اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى
التاريـــخ: 16-04-2009 رقم العـدد: 13089 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 42 رقم القصاصة: 1

لقاء الثلاثاء بـ«الجبيل» حذّر من الاعتماد على النفط مدة تزيد على 10 أعوام:

إصدار العملة «الموحدة» يعزز اقتصاد دول الخليج بوجه تداعيات أزمة المال

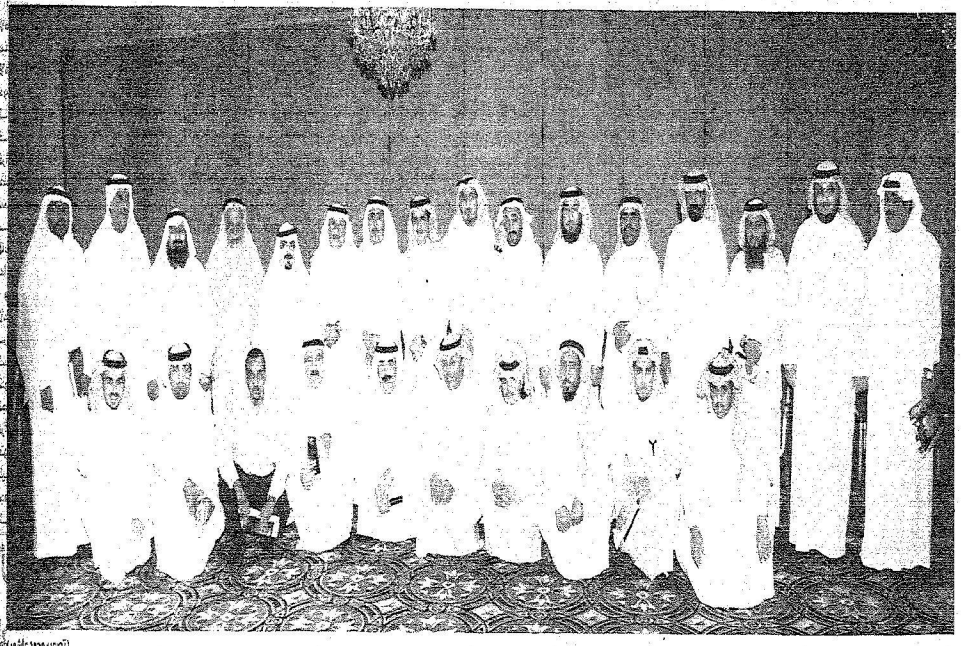

(تصوير محمد عاطف)

البوعينين: خسائر العالم كفيلة بتحويل الدول الفقيرة إلى «صناعية»

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 16-04-2009 رقم العـدد: 13089 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 42 رقم القصاصة: 2

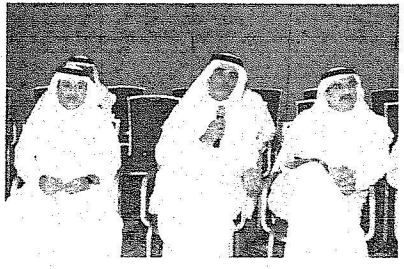

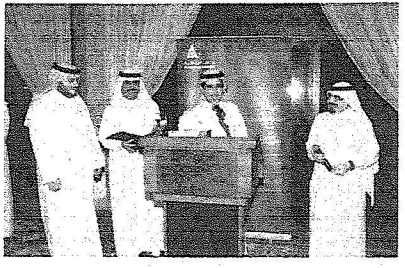

عطية الزهراني – الجبيل

اتفق رجال أعمال ومتابعون للشأن الاقتصادي في المملكة، على أن السعودية تأثرت نسبياً بالأزمة المالية العالمية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، تؤثر وتتأثر بمكوناته الأساسية، مؤكدين على أنه من الخطأ الإشارة إلى عدم التأثر بالأزمة، التي لم تترك جزءاً في العالم دون أن تطاله بشكل أو بآخر.

اسم المصدر: اليوم / اليوم الاقتصادى

التاريـــخ: 16-04-2009 رقم العـدد: 13089 رقم الصفحة: 7 مسلسـل: 42 رقم القصاصة: 3

وأجمع رجال الأعمال، الذين شاركوا في لقاء الثلاثاء، الذي نظمه فرع غرفة المنطقة الشرقية في مدينة الجبيل، أمس الأول، في قاعة «سابك» بفندق الجبيل انتركونتيننتال، على أن المملكة تمكنت من تلافي جزء كبير من آثار الأزمة، باتباع سياسات اقتصادية «متحفظة»، والتخطيط السليم للتعامل مع ميزانيات الأعوام الخمس الماضية وفوائضها المالية، والحرص على ارتفاع معدلات النمو في البلاد، وملاءة الدولة المالية، وتحتجها باحتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية، وقوة القطاع المصرفي وكفاءة الرقابة المصرفية على البنوك، ووجود القروض المحلية.

وبدأ لقاء الثلاثاء، الذي شهد حضور عدد كبير من رجال الأعمال ورؤساء الشركات وأعضاء المجلس البلدي في المنطقة الشرقية، وعدد من المسئولين ومديري البنوك، بكلمة مدير الغرفة في الجبيل إبراهيم الانصاري، الذي رحب فيها بالحضور وقدم شكره وتقديره لضيف اللقاء المحلل الاقتصادي فضل بن سعد البوعينين، على تلبية الدعوة، وإلقاء الضوء على مجريات الأزمة المالية الحالية التي يشهدها العالم.

ورد البوعينين - في بداية كلمته - التحية لغرفة الشرقية، على توجيهها الدعوة له، للمشاركة في اللقاء، الذي عده من الأنشطة الفاعلة التي تقدمها غرفة الشرقية لمنتسبيها.

حماية الاقتصاد

وبدأ الضيف حديثه عن الأزمة الاقتصادية، بتوضيح آثارها على القطاع المصرفي السعودي وقال: «لم تكن الأزمة مفاجئة لكثير من الباحثين والراقبين، والعاملين في قطاعات المال والاستثمار، فكثير من المختصين توقع حدوثها منذ زمن، بل هناك من توقع تفاصيلها الدقيقة ومراحل تطورها التي نعيشها الآن، ومصدرها الرئيس»، موضحاً أن «غالبية المختصين والمتابعين للأزمة لم يتوقعوا حجم الدمار الذي خلفته باستثناء قلة معدودة من خبراء المال والاقتصاد، ممن لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة»، مشيراً إلى أن هناك «الكثير من بارونات المال والاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية كانوا على علم تام بسوء الوضع المالي الذي يعيشه القطاع المصرفي، وشركات الاستثمار لديهم، والبنوك الاستثمارية على وجه الخصوص».

وامتدح البوعينين السياسة الاقتصادية للمملكة، واصفاً إياها بأنها كانت متحفظة، وقال: «رصدت هذه السياسة على حماية الاقتصاد المحلي من آثار الأزمة المدمرة، بل انها جعلت منه الملاذ الآمن للاستثمارات الداخلية و الخارجية»، موضحاً أنه يمكن تلخيص تداعيات الأزمة على «الاقتصاد المحلي في إيرادات النفط، حيث تأثرت الأسعار، ومعه حجم الإنتاج، كما تأثر قطاع البتروكيماويات، والصناعات الأخرى والعمليات المصرفية، إلا أن مؤسسة النقد والمصارف نجحت في تجاوز هذه المرحلة بنجاح».

وأشار المحاضر إلى تأكيدات الملك عبدالله في المجلس الاقتصادي الأعلى، على أن الاقتصاد السعودي يمر في الوقت الحاضر بمرحلة ازدهار ترتفع فيها معدلات النمو والاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وقال: «الملك - يحفظه الله - أكد أن مسيرة التنمية مستمرة، وبالرغم من عالمية الأزمة، كما أكد - يرعاه الله - على أن أثر الأزمة في اقتصاد البلاد سيكون محدوداً بسبب النهضة الاقتصادية المحلية التي تعيشها المملكة، وسلامة الوضع المالي للبنوك المحلية».

وكشف البوعينين عن توقعاته للخسائر التي سيتكبدها العالم جراء هذه الأزمة، وقال: «الأزمة الحالية هي أشد الأزمات العالمية منذ «الكساد الكبير»، وقطعا ستكون فاتورة الأزمة النهائية باطحة وبأرقام فلكية، لو وزعت على دول العالم الفقيرة لحولتها إلى دول صناعية غنية في سنوات معدودة».

مداخلات وأسئلة

وأجاب البوعينين على سؤال تناول قدرة المصارف السعودية من تحقيق نمو في أرباحها بالرغم من الأزمة قائلاً: «أعتقد أن دعم الدولة ممثلة في المجلس الاقتصادي الأعلى الذي فوض مؤسسة النقد العربي السعودي بمتابعة البنوك السعودية والحرص على سلامتها وتوفير السيولة اللازمة لها ومتابعة القيود لتوفير السيولة للبنوك واستمرار الحكومة في ضمان سلامة المصارف المحلية، وهذا التوجيه أدى إلى خفض حجم ودائع البنوك النظامية لدى مؤسسة النقد، وخفض سعر الريبو إلى أدنى مستوى، والسماح للبنوك بالاستمرار في الإقراض بمستوى فائدة تربوية من أسعار ما قبل الأزمة، مما ساعد على تحقيق البنوك أرباحاً دعمتها في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية».

وعن إحجام البنوك عن الإقراض في السوق السعودية أجاب أن «البنوك السعودية زادت في أنشطتها الائتمانية، ولم تخفضها، على العكس مما يشاع في السوق، فالأرقام الرسمية، تشير إلى أن الائتمان المصرفي السعودي سجل في شهر فبراير من العام 2009 نمواً سنوياً بلغ 15 في المائة مقارنة بالعام 2008وسجل حجم الإئتمان لشهر يناير الماضي 738 مليار ريال، مقارنة بمبلغ 641 مليار ريال في يناير 2008 وهو ما يدل على استمرار النشاط الإقراضي وعدم تأثره بالأزمة العالمية»، مضيفاً «ولكن يجب أن نشير إلى أن البنوك أصبحت أكثر دقة في تطبيق سياستها الائتمانية، نظراً لظروف السوق المستجدة، وهو ما أثر على حصول بعض المؤسسات والشركات على القروض».

وحول التوقعات بشأن سوق الأسهم قال: «تردد أن هذه السوق كانت أكثر قطاعات الاقتصاد تأثراً بالأزمة، وهو أمر لا يمكن القبول به، على اعتبار أن السوق السعودية سوق مغلقة أمام الاستثمارات الأجنبية، وأن جميع شركات قطاعاتها موجهة إلى الداخل، عدا قطاع البتروكيماويات، لذا أعتقد أن حدة التأثر كان مبالغاً فيها، وأوصلت المؤشر وأسعار الشركات إلى مستويات العام 2003 أنا متفائل بمستقبل السوق الاستثماري، وأجد فيها الكثير من الفرص التي تحتاج إلى وقت لتحقيق الأرباح المجزية».

وحول أفضلية إصدار العملة الخليجية الموحدة، قال: «بكل تأكيد، العملة الخليجية الموحدة أكثر قوة ومتانة من العملات المتفرقة، كما أنها ستساعد في تعزيز السوق الخليجية المشتركة، وتسمح بتنقلات الرساميل بكل حرية بين الدول الأعضاء، أيضا العملة الموحدة يمكن أن تكون أقوى أمام تداعيات الأزمات العالمية، وأتمنى أن ينجز الأعضاء اتفاقية إصدار العملة الخليجية الموحدة قريباً».

وفي سؤال آخر ركز على المدة التي سيستمر فيها الاعتماد على النفط في إيرادات الدولة قال: «التخطيط الاستراتيجي يمكن أن يساعد في حل هذه المعضلة، فالمملكة المتحدة قررت توفير 10 في المائة من ميزانيتها الموجهة لشراء النفط كل عام وتحويلها إلى صندوق استثماري، يهتم بتوفير بدائل فعالة للطاقة والاستغناء عن نفط الخليج في غضون 10 سنوات. أعتقد أننا في حاجة إلى توفير 10٪ من إيرادات النفط سنويا واستثمارها في قطاعات الإنتاج الصناعي لضمان تحقيق إيرادات توازي إيرادات النفط بعد 10 سنوات بإذن الله».